لا مراء في أن الإنسان لم يعد مذ فجر التاريخ وسيلة لربط الأواصل ومد جسور التواصل مع بني جنسه. وتعد بلبلة الألسن واختلافها، التي يرجعها البعض إلى أسطورة بابل، إحدى أهم المحركات التي دفعت به إلى إعادة بث حركة التواصل الإنساني، إذ سعى الإنسان بشتى الطرق ليداوي سقم الألسن الذي حصل ببابل، فقرر إيجاد وسيط لساني أطلق عليه لاحقا "المترجم" الذي ما لبث يقدم خدمة قيمة للبشرية. فإن كانت أسطورة بابل أصلا للإنشطار اللغوي، فلا شك في أن الترجمة كتبت تاريخا جديدا وميلادا لعهد جديد للإندماج اللغوي.

ولما كان التاريخ حلقة تستوجب إعادة كتابة الفصول ذاتها ولو بتفاصيل مغايرة، عادت الإنسانية لتشهد إنشطارات ذات طبيعة مختلفة، تعلقت أهمها بنزاعات سياسية ودينية وقومية وإقتصادية زادت الهوة بين شعوب العالم، فغاب بذلك معنى التبادل والتفاهم تاركا المجال للخلافات والنزاعات والمشاحنات بين الدول والبلدان. وتبعا لهذا، أضحى من الضروري تأسيس هيئة دولية تصبو لتطوير التعاون والأمن بين دول العالم أطلق عليها "منظمة الأمم المتحدة"، التي سعت لإيجاد "لغة حوار" تضمن وصول رسائل السلم لكل شعوب العالم. وبذلك، فقد أولت جل اهتمامها لتطوير وتفعيل الجانب الترجمي لإصدار قراراتها ومنشوراتها ومواثيقها التي تصدر حاليا بست لغات أساسية وهي: الانجليزية والفرنسية والإسبانية والعربية والروسية والصينية.

ولما اتسم كل علم وميدان بلغته الخاصة به التي تميزه عن غيره من العلوم، طورت هيئة الأمم المتحدة لغتها المتخصصة المستمدة من أعراف ومبادئ ومصطلحات القانون الدولي، فتفردت بمصطلحية خاصة مستوحاة من لغة القانون، وبدقة تراكيبها وصيغها، وبغموض أسلوبها واستعمال الإيحاءات والمجازات للتعبير عن مبتغاها في بعض الأحيان. وعليه، ترتب

على المترجم المتخصص في هذا الميدان الإلمام بجميع قضايا هيئة وموادها المنصوصة في الميثاق من جهة، وبإتقان المصطلحات القانونية من جهة أخرى.

سبب اختيار الموضوع :

في فترة كثر فيها التلاعب والفتن، في ظل ما يسمى بالربيع العربي وبعد ما شهده العالم من غموض وعدم استقرار في موقف هيئة الأمم المتحدة بشأن الوضع في الشرق الأوسط، ارتأينا أن نسلط الضوء على مترجم الأمم المتحدة والدور الذي يلعبه في خضم هذا التوتر السياسي، وكيف له أن ينقل مواقف الهيئة وترجمة مبادئها بالشكل الصحيح حيث يمكن للقارئ العربي استيعابها بدقة. ضف إلى ذلك، فإن تمتع كل من القانون الدولي والترجمة بحق الشمولية والعالمية على حد سواء، يجعلهما متكاملين، إذ أن القانون الدولي يخاطب العالم، أما الترجمة فتساعده على بلوغ مسعاه، لذا ارتأينا من خلال هذه الدراسة توطيد هذه العلاقة والتقريب بين الميدانين.

الإعتبارات الذاتية:

ينبع اختيار الموضوع عن إرادة شخصية، بعد استشارة و معاينة الأستاذ المؤطر، وذلك رغبة عميقة في الإلمام بكثير من العناصر التي كانت بالنسبة لي خفية أو غامضة، وكذا محاولة التمكن من جميع الجوانب ذات الصلة به من أجل أن يكون هذا الموضوع – بحث الماجستير – خطوة أولى في مجال التخصص في دراسة شؤون الترجمة القانونية مستقبلا.

الإشكاليــة:

سنحاول من خلال هذا البحث الموسوم ب "ترجمة القانون الدولي بين الحرفية وتقنيات الترجمة، دراسة تحليلية نقدية مقارنة لميثاق هيئة الأمم المتحدة " أن نتطرق إلى بعض القضايا

الترجمية المهمة، خاصة تلك التي تطرح إشكالا للمترجم المتخصص، الذي يجد نفسه محاصرا بين شمولية وعولمة القضايا التي تطرحها الهيئة من جهة، وبين خصوصية وعبقرية اللغة المترجم إليها من جهة ثانية. فإلى أي مدى يكون للمترجم حرية التصرف دون الإخلال بالنص الأصلي، خاصة وأن نصوص الأمم المتحدة كهيئة سياسية هي نصوص ذات طابع حساس؟ أو بعبارة أخرى، كيف له أن يتعامل مع اللغة والمصطلحات القانونية التي قد تستدعي تكييفا وفق مستلزمات ثقافة لغته أم أن الإلتزام بالحيادية التامة والتشبث بالحرفية هو السبيل الأمثل لعدم المساس بمقاصد وغايات الهيئة مضمرة كانت أم واضحة.

خلاصة للقول :

كيف للمترجم أن ينتج نصا لا تطبعه اللمسة العجمية، وتكييفه حسب ثقافة اللغة المترجم إليها وفي آن واحد كيف له التقيد بأفكار ومبادئ الهيئة والالتزام بالحيادية؟ وكيف له أن يتعامل مع المصطلحات المستجدة في ظل اختلاف الإيديولوجيات والمرجعيات؟

الفرضيــتين :

1- يلجأ المترجم لنقل المصطلحات القانونية والقضايا الأممية بالاعتماد على أساليب وتقنيات الترجمة التي نصها منظرو الترجمة كفيني وداربلني، وبيتر نيو مارك على سبيل المثال، وأن ما يهم المترجم في الأخير هو النقل السليم والأمين للنصوص.

2- ربما تكييف النصوص يخل بمصداقية الترجمة التي تكون مقيدة وملزمة بإتباع ونقل أعراف ومبادئ وأفكار هيئة الأمم المتحدة. لذا يلجأ المترجم لاستخدام النسخ التركيبي والنحوي ولتغريب المصطلحات – وذلك حسب مفهوم برمان لإغناء اللغة الهدف وخلق التصادم والتلاحم الثقافي بجلب القارئ الهدف لثقافة النص الأصلي-

أهداف البحث وأهميته:

نتطلع من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- إبراز دور مترجم هيئة الأمم المتحدة وأهم التحديات والعقبات التي تواجهه.
- تسليط الضوء على جانب من جوانب الترجمة كونها ممارسة تلم شمل البلدان وتسهم في تحقيق السلم و الأمن الدوليين وتضمن التواصل فيما بينهما. كما يمكن للترجمة أن تكون سلاحا ذو حدين لما قد تسببه من مشاكل وخلافات ناجمة عن تأويل غير صحيح أو تقدير سيء للمعنى. كما حدث في الحرب العالمية الثانية أين تسبب خطا ترجمي بسيط في انهيار دولة اليابان وتفجير قنبلة ذرية، مازالت آثار دمارها المادية والمعنوية إلى حد الساعة.
- إحصاء مختلف مصطلحات القانون الدولي، التي تستعملها الهيئة في صياغة موادها.
- تحديد مختلف التقنيات التي استخدمها المترجم لنقل نصوص الميثاق والأهم من ذلك إلقاء الضوء على أهم الأخطاء اللغوية والنحوية التي وقع فيها.

ولبلوغ هذه المساعي، اتخذنا ميثاق الأمم المتحدة مدونة نرصد من خلالها مختلف المصطلحات القانونية النابعة من صميم إختصاص وأعراف القانون الدولي، لتشكل بذلك محور هذه الدراسة وعماد بحثنا. إن سبب اختيار المدونة يعود أساسا لكون الميثاق قد أصدر في بادئ الأمر باللغات الخمس المعتمدة في هيئة الأمم المتحدة دون اللغة العربية. فوفقا للمادة 111 من الميثاق، نصوص ميثاق الهيئة المكتوبة بالانجليزية والفرنسية والإسبانية والروسية والصينية كلها نصوص أصلية ما عدا الميثاق المصوغ باللغة العربية الذي ترجم من اللغة الانجليزية بعد دخول اللغة العربية الساحة السياسية واعتبارها لغة رئيسية في هيئة الأمم المتحدة عام 1974.

المنهـــج :

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا وإثبات صحة الفرضيتان، سنعتمد في هذا البحث على المنهج النقدي والتحليلي المقارن، وذلك لتناسبه وطبيعة الموضوع الذي يتطلب تحليلا للمصطلحات القانونية المستعملة في النص الأصلي وتقنيات الترجمة المستعملة لنقله إلى اللغة الهدف وفيما إن كانت الترجمة المقترحة متوافقة أم لا مع المصطلح الأصلي. ويعد تحليل المضمون، من أكثر المناهج ملاءمة للإلمام بمختلف العناصر المتبعة في الدراسة، وذلك من خلال جمع المعطيات الأولى في بداية الأمر ثم العمل على تحليلها ودراستها على ضوء الوقائع الحالية، معتمدين في ذلك على الشرح والتحليل والمقارنة بين النصين.

خطـــة البحـث :

محاولة منا للإجابة على مختلف التساؤلات وبلوغ الأهداف آنفة الذكر، قسمنا البحث إلى فصلين: فصل نظري وفصل تطبيقي.

فأما الفصل النظري، فيتضمن في مبحثه الأول أهم مميزات لغة القانون، وخصائصها،مع تبيان ثروتها المصطلحية الهائلة. أما المبحث الثاني، فسنخصصه للتعريف بالقانون الدولي مع التعريج على أهم مبادئه والأشخاص الذين تطبق عليهم أحكامه ونصوصه تحت اسم "أشخاص القانون الدولي". كما سنعرض أهم الإختلافات الفقهية والقانونية التي تعتري هذا المجال على ضوء ميثاق الأمم المتحدة، أولها تلك الإختلافات القائمة حول مبدأ عدم التدخل وكذا تلك المتعلقة باختصاصات المنظمة في حال وقوع نزاع دولي مع الوقوف على أهم الدوافع التي تجعل الأمم المتحدة تقرر التدخل من عدمه. أما ثانيها فتخص الإحتدامات الواقعة بين فقهاء القانون والمتعلقة بما إن كانت توصيات وقرارات هيئة الأمم المتحدة ملزمة وذات طبيعة آمرة أم لا. إذ سنحاول من خلال هذا المبحث أن نعالج كل هذه

القضايا، النابعة من صميم ولب القاعدة الهيكلية للقانون الدولي، والتي يشوبها نوع من الغموض، وذلك حتى يتسنى للمترجم أن يؤدي مهمته وهو على دراية تامة بتفاصيل الصيغة القانونية للقانون الدولي. وفي مبحث ثالث وأخيرا، سنحاول تقديم التعريفات والآراء التي تعنى بمجال الترجمة القانونية وسرد أهم العراقيل والمشكلات التي يواجهها المترجم المتخصص في هذا الميدان لنسلط بعد ذلك الضوء على أهم المستجدات والتطورات التي شهدها ميدان الترجمة بصفة عامة والترجمة القانونية بصفة خاصة. وسنتطرق في ختام هذا الفصل إلى كيفية تعامل المترجم مع هذا النوع من النصوص مع تبيان الوسائل والتقنيات التي تعينه على نقل النصوص القانونية وتكييفها ومعطيات اللغة المترجم إليها، وكيف للحرفية أن تساعد المترجم على الإلتزام بالحيادية والتقيد بمواقف وأعراف الهيئة وذلك بأخذ القارئ إلى فكر وثقافة النص الأصلي.

أما الفصل الثاني التطبيقي سنقسمه إلى مبحثين. ففي المبحث الأول سنقف على تعريف هيئة الأمم المتحدة، فنشأتها وأسباب ظهورها وأهم مبادئها، ومن ثم الوقوف على إسهام الترجمة في بث ونشر وعولمة أهدافها. أما المبحث الثاني سنخوض من خلاله في تصنيف وتحليل ومقارنة جملة من المصطلحات القانونية وترجمتها، مع الوقوف عند أهم المقاطع التي يشوبها الغموض في بعض المواقف الأممية وتداعيات ذلك على النص المترجم.

لنخلص في الأخير بعرض خاتمة تلخص لنا نتائج البحث والإجابة على أهم التساؤلات التي طرحت في المقدمة مع تأكيد أو نفي الفرضيات للتوصل إلى خلاصة جامعة وشاملة.